المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 A آذار 2024
No.12A March 2024

The Role of Government Policies in Achieving Industrial Success in Turkey

Dr. Abeer Murthada Hamid
Center for Strategic Studies - University of Karbala
rihan9927@gmail.com
07803118627

Abstract:
The Turkish experience shows how the government is actively promoting economic development and the industrial sector through thoughtful policy and continuous assistance to investors. As a result, the aim of the study is to examine the reality of the Turkish manufacturing industry and highlight its important industries. It also addresses government initiatives aimed at strengthening the industrial sector and evaluates manufacturing methods used throughout the past century. The descriptive and analytical approach followed by the study, which relied on data and sources from official international sources, led to a number of conclusions. The most prominent of which was that the Turkish government was working to ensure an integrated investment climate by establishing industrial zones, developing human capital, introducing appropriate regulations and laws, and providing infrastructure to encourage local and foreign investments. The study recommended the necessity of increasing technological intensity in all industrial sectors and giving priority to some industries, such as the automobile industry, which has contributed significantly to the growth of the industrial sector in recent times.
Keywords: Industrial policies, industrial policy,Industrial sector.

دور السياسات الحكومية في تحقيق النجاح الصناعي في تركيا

م.د. عبير مرتضى حميد السعدي
مركز الدراسات الاستراتيجية -جامعة كربلاء

المستخلص:
تعكس التجربة التركية الدور الفعال للحكومة في تعزيز قطاع الصناعة وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال سياساتها المدروسة ودعمها المستمر للمستثمرين .لذا تهدف الدراسة إلى تحليل واقع قطاع التصنيع في تركيا وتسليط الضوء على اهم القطاعات الرئيسية فيه ، كما تم استعراض استراتيجيات التصنيع التي تم اعتمادها خلال القرن الماضي وطرح السياسات التي اتبعتها الحكومة لدعم قطاع الصناعة.وبأستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر والبيانات الرسمية الدولية، توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها سعي الحكومة التركية لضمان توفير مناخ استثماري متكامل من خلال توفير البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري وإدخال الأنظمةوالقوانين المناسبة وانشاء المناطق الصناعية لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.واوصت الدراسة بأن لابد من زيادة الكثافة التكنولوجية في كافة القطاعات الصناعية وإعطاء الأولوية لبعض الصناعات مثل صناعة السيارات التي ساهمت بشكل كبير في نمو القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة.
الكلمات الافتتاحية: السياسات الحكومية ،سياسة الصناعية، قطاع الصناعة .

المقدمة:

في ظل أهمية الصناعة كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار في أي بلد، تمكنت تركيا من بناء قاعدة صناعية قوية ومتنوعة تسهم في توليد الثروة خلق فرص عمل جديدة. وقد ركزت الحكومة التركية بشكل

جدي في توجيه الاستثمارات الى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ووضع الحوافز المناسبة للشركات، وانشأت وطورت البنية التحتية الصناعية، كذلك قدمت الدعم للبحث والتطوير التكنولوجي، اهتمت في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية. تعد هذه الجهود الحكومية لدعم القطاع الصناعي جزءًا من مسار تركيا نحو التحول الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية محليًا وعالميًا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصناعة التحويلية في تركيا من تحليل أداء قطاع الصناعة واهم الصناعات القائمة، كما سيتم استعراض استراتيجيات التصنيع التي تم اتخاذها عبر التاريخ، كما سنسلط الضوء على اهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم هذا القطاع الحيوي والتي ساهمت في تعزيز دور قطاع الصناعة في الاقتصاد التركي وتحقيق النمو المستمر.

وفي الختام ومن خلال تحليل تلك الجوانب يمكن نستخلص اهم الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن ان تسلط الضوء ونحن قادرون على استخلاص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي يمكن أن تسلط الضوء على دور الصناعة باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد ودعم التنمية على المدى الطويل.

مشكلة الدراسة

المشكلة التي تواجهها هذه الدراسة هي ضرورة فهم كيفية تأثير السياسات الحكومية على الصناعة التركية وتحديد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق النجاح الصناعي. من خلال تحليل السياسات ودراسة التحولات الصناعية، سيتعين على البحث حل هذه المشكلة وتقديم توصيات حول كيفية تحسين السياسات الحكومية لدعم النمو الصناعي.

فرضية البحث

ان وجود سياسات حكومية فعالة وداعمة للصناعة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تطوير الصناعة التركية وتحقيق النجاح الاقتصادي، من خلال تعزيز الاستثمارات وتوفير بيئة أعمال مواتية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية

اهمية البحث

تعتبر هذه الدراسة مهمة بشكل كبير، حيث تسلط الضوء على دور الحكومة في تحقيق النجاح الصناعي. يمكن للنتائج أن تساهم في توجيه السياسات الحكومية نحو دعم التنمية الصناعية وزيادة التنافسية في السوق العالمية. كما يمكن استفادة الدول الناشئة الأخرى من الخبرات والأفكار المستفادة من هذه الدراسة لتعزيز تطور صناعاتها الوطنية.

هدف البحث

يرمي البحث إلى ما يلي:-

1- تحليل واقع الصناعة التحويلية في تركيا
2- عرض استراتيجيات التصنيع في تركيا من منظور تاريخي
3- طرح اهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاع الصناعي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث. وتم جمع البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة، مثل الدراسات والأبحاث السابقة، التقاريرالسنوية والإحصاءات الرسمية، والمواقع الإلكترونية الموثوقة.

المبحث الأول: تحليل واقع قطاع الصناعة التركية

تحتل تركيا المرتبة 19 بين أكبر اقتصادات في العالم ، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي حوالي 906 مليار دولار عام 2022 (الدولي، بلا تاريخ).ويعتبر قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية من أهم القطاعات في اقتصاد ،ففي السنوات العشرين الماضية لوحظ أن الصناعة التحويلية لها حصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا،يتراوح بين 15-20%. ففي عام 2022 بلغت حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي

الاجمالي مايقارب 27% في حين كان حصة الصناعة التحويلية مايقارب 22% (T.C. Sanayi ve Teknoloji Bakanı, 2023).

أولا:أداء قطاع الصناعة في تركيا

شهد القطاع الصناعي في تركيا تقدماً هائلاً، مما ساهم في تعزيز مكانتها كواحدة من الدول الرائدة في القطاع الصناعي إقليمياً وعالمياً. يساهم القطاع الصناعي في تركيا بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو موضح في الجدول (1)، فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية سنوياً ، اذ ارتفعت من 16.3% عام 2013 إلى 22.4% عام 2022، وهو ما انعكس على تطور الصناعات التركية وزيادة الطلب عليها بتالي زيادة صادراتها.وان ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بعد عام 2019 على وجه الخصوص بسبب سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية المتبعة نتيجة لوباء Covid-19 فضلا عن اختار النموذج الاقتصادي التركي، الذي تم تطبيقه في سبتمبر 2021، النمو الاقتصادي بدلا من مكافحة التضخم. لذلك، وعلى الرغم من ارتفاع التضخم، استمرت سياسات الاقتصاد الكلي التوسعية، التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والصادرات من خلال أسعار الفائدة المنخفضة وسياسة سعر الصرف التنافسي، وفي نهاية المطاف ضمان النمو الاقتصادي (Betül , The Effects of Economic Policy Choices on Industrialization in Turkiye, 2022) . لذا نجد انه انعكس ذلك على ارتفاع حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خاصة بعد عام 2019، ، حيث زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمعدل مرتفع بلغ 19٪ في عام 2020 وارتفعت الى 22 ٪ عام 2021 وبمعدل نمو سنوي بلغ 18.6% وظل محافظة على هذا المعدل حتى عام 2022 بعد ان كانت عام 2013 حوالي 16% ، وكما هو موضح في الجدول (1).

جدول(1) تطور مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والقيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي التركي خلال الفترة (2013-2022)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.3	16.8	16.7	16.6	17.6	19.1	18.5	19.1	22.2	22.4
معدل النمو السنوي للقيمة المضافة التصنيع (%)	9.8	5.6	5.9	4	9.3	1.4	-2.3	3	18.6	4.3
نسبة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي(%)	16	17	17	17	18	19	18	19	22	22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=Sanayi-114

ومع اتباع سياسة زيادة الإنتاج الصناعي والصادرات على أساس سعر صرف تنافسي منذ عام 2019 ، نلاحظ ان نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت عام 2020 الى 94.2 %ثم ارتفعت الى

49.5% و49.7% في عامين الاحقين على التوالي في حين زادت نسبة التصنيع من اجمالي الاستيرادات عام 2020 الى 82% وانخفضت الى 76%،71% عامي 2021-2022 ويعود السبب في ذلك أن كلا من الأثر المعزز للصادرات لسعر الصرف التنافسي غير مستدام وأن حصة كبيرة من الصادرات تستند إلى الصناعة التحويلية. وبالمقارنة مع الواردات، فإن 94 % من إجمالي الصادرات تأتي من الصناعة التحويلية وكما هو موضح في الجدول(2). اما اهم الشركات التي ساهمت في تصدير تلك المنتجات الصناعية هي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت مايقارب 92% من إجمالي الصادرات. اما اهم صادراتها الصناعية عام 2022 : يبرز قطاع الملابس بنسبة 12,7% ، اما الالات والمعدات نسبة 10.2%، في حين ان المنتجات الغذائية كانت نسبتها 7.9% (معهد الاحصاء التركي).

الجدول (2) نسبة التصنيع في إجمالي الصادرات والاستيرادات

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التصنيع من إجمالي الصادرات	93.8	93.9	94.2	94	94	94.2	94.6	94.2	94.5	94.7
نسبة التصنيع من إجمالي الاستيراد	79	78	81	85	82	80	77	82	76	71

Source:https://databank.worldbank.org/source/world-development

على الرغم من ارتفاع نسب الصادرات من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي ،الا ان 39% من صادرات الصناعة التحويلية هي تتكون من سلع ذات تكنولوجيا منخفضة ومتوسطة، في حين لم يبلغ صادراتها للسلع ذات تكنولوجيا الفائقة سوى 5٪عام 2022 (International Trade Administration، 2024)من الصعب القول أنها أحرزت تقدم في هذا المجال منذ عام 2013 ولحد الان خاصة عندما نقارنها بالواردات من السلع ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية التي شكلت 45٪ من إجمالي واردات الصناعة التحويلية، بينما واردات منتجات ذات التكنولوجيا الفائقة حوالي 13٪ (Betül , The Effects of Economic Policy Choices on Industrialization in Turkiye, 2022)، وكما موضح في الشكل(1).

الشكل(1)النسبة المئوية للصادرات المصنعة (Fob) (2013-2022)

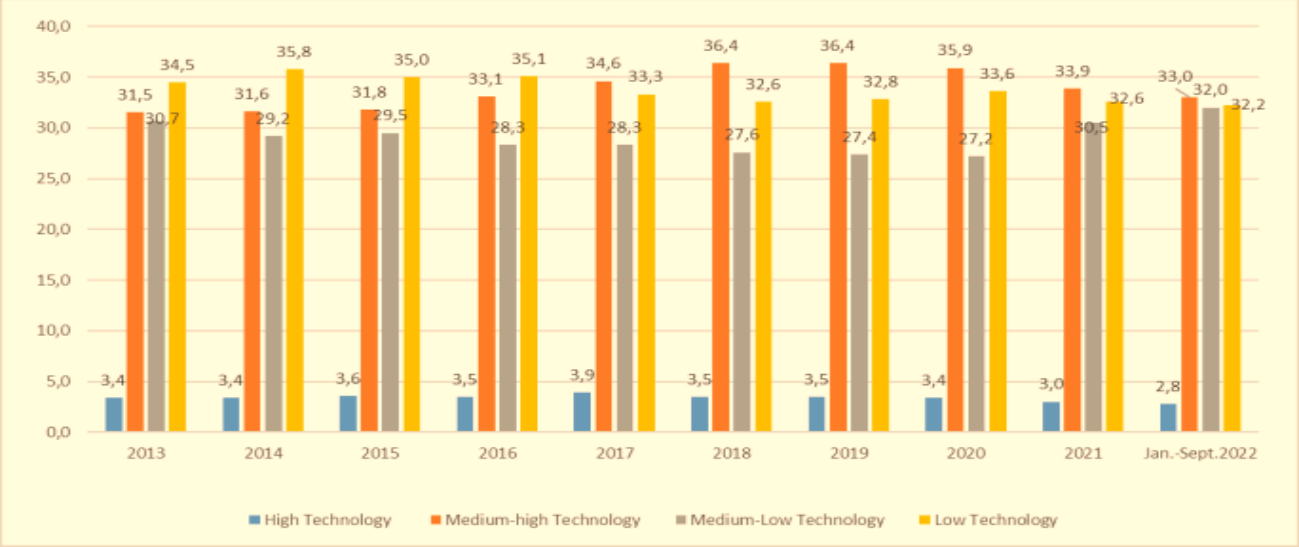

Source:https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=dis-ticaret-104

يعتبر القطاع الصناعي في الكثير من الإقتصاديات العالمية القطاع الرائد و الأساس في إستعاب اليد العاملة ، و في تركيا ساهم قطاع الصناعة في تشغيل الايدي العاملة مايقارب28% عام 2022 ،اغلبهم من الايدي العاملة الشابة و المؤهلة حيث تشير الإحصائيات أن 10% من اليد العاملة هم من حملة الشادات الجامعية و20% من حملة الشهادة الثانوية، فضلا عن إتاحة الدولة التركية ظروفا إقتصادية شجعت قطاع البناء و صناعة الأثاث و المنسوجات و الأغذية و السيارات و جميعها قطاعات ذات قدرة عالية على إستعاب القوة العاملة الاخرى ، و هكذا تحولت سلة الصادرات التركية إلى المنتوجات التي تتطلب قدرا أكبر من التصنيع و مستوى أعلى من التكنولوجيا و تستوعب أعدادا كبيرة من القوى العاملة الماهرة (بـزارية، 2015).

الجدول(3) نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي العاملين خلال المدة(2013-2022)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي العاملين (%)	26	28	27	27	27	27	25	26	28	28

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=TR

ثانيا: أهم القطاعات الصناعية في الاقتصاد التركي

منذ بداية القرن العشرين حققت تركيا تقدما ملحوظا في قطاعها الصناعي وأصبحت قوة صناعية دولية مهمة، حيث تتميز بتنوع كبير في إنتاج السلع الأولية والثانوية، وخاصة المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والآلات ومواد البناء وغيرها، حيث يصدر إنتاجها إلى العديد من دول العالم، مما يبرز تفوقها وإبداعها في المجال الصناعي. ومن أهم الصناعات ما يلي:

1. صناعة الالكترونيات والكهربائيات: تتمتع تركيا بمكانة قوية للغاية في صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية وخاصة صناعة الأجهزة المنزلية الكهربائية، حيث تحتل تركيا المرتبة الأولى في أوروبا والمرتبة

الثالثة على مستوى العالم .وبالرغم من انخفاض الطلب المحلي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن صناعة المنتجات الكهربائية والإلكترونية في تركيا لمست نموًا مستدامًا نحو التصدير. اذ بلغ حجم قطاع الالكترونيات الاستهلاكية مايقارب 7.4 مليار دولار في عام 2020، ومُتوقع أن يصل إلى 8.4 مليار دولار بحلول عام 2024 بمعدّل نمو يقدر بحوالى 2.6%، وكانت معظم الصادرات تصدرإلى المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا، ومن حيث عدد العاملين في الصناعة فهناك اكثر من 12,490 مؤسسة يعمل بها اكثر من 205,000 شخص (T.C. Sanayi ve Teknoloji Bakanı , 2020) .

2. صناعة الالات والمعدات الصناعية :حققت صناعة الآلات والمعدات الصناعية في تركيا نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة وتحتل مكانة بارزة كأحد أهم قطاعات الاقتصاد. اذ احتلت تركيا المرتبة السادسة لأكبر منتجي الآلات وسلع البيضاء في أوروبا، فقد نمت صادراتها بنسبة 67% على مدى السنوات الخمس الماضية ، اذ بلغت صادراتها عام 2022 مايقدر(27.6) مليار دولار،في حين بلغت إيراداتها عام 2022 حوالي(76) مليار دولار (رئاسة الجمهورية التركية، 2024)يشكل 63% من إيرادات هذه الصناعة هي من الشركات الصغيرة والمتوسطة البالغ عددها 18 الف شركة. تركز الصناعة الالات والمعدات على التطورات التكنولوجية ويعتبر البحث والتطوير أحد أولوياته الرئيسية ففي عام 2022 بلغ عدد مراكز البحوث والتطوير في صناعة الالات والمعدات 174 مركز، وتعتبر تركيا مكاناً مثالياً للاستثمار في هذا القطاع لما تتمتع به من بيئة تنافسية جاذبة وموارد بشرية ماهرة منخفضة التكلفة، بالإضافة إلى المرافق اللوجستية والحوافز الاستثمارية (invest.gov.tr, 2022).

3. صناعة النسيج بكافة انواعه: تعتبر صناعة النسيج من الصناعات الاستراتيجية في تركيا سواء في مجال التجارة او الاقتصاد، فقد بلغ حجم الصادرات عام 2016 ما يقارب 11مليار دولار وهو مايمثل 17% من اجمالي الصادرات التركية،ولذلك تحتل تركيا المرتبة السادسة بين اكبر مصدري المنسوجات في العالم. كما انها جوهر الاقتصاد التركي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودخول الافراد ، فهي توظف الاف الاشخاص في اكثر من 50 الف شركة ،كما يساهم التطور التقني وتراكم الخبرات لدى الموارد البشرية ،وتطوير البنية التحتية ، والامتثال للمعايير الدولية في الجودة والصحة والبيئة في صعود هذه الصناعة بين المنافسين الاقليمين والدوليين (Hasan، 2020).

4. الصناعة الكيميائية : تعتبر الصناعة الكيميائية التي تطورت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، متبعة التوجهات العالمية في تطور هذه الصناعة، مما جعل تركيا خامس أكبر منتج للدهانات في أوروبا وثاني أكبر منتج صناعة البلاستيك في أوروبا، مدعومة بوجود شركات كيميائيةعمالقة مثل(BASF، PPG، Dow، G&P، Linda، Evonik، Bayer)والتي تعمل في تركيا منذ عدة عقود. اذ بلغ حجم الصادرات في عام 2018 مايقارب 15.9 مليار دولار أمريكي موجهة في تصديرها الى ألمانيا ومصر والعراق وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية (THE TURKISH PERSPECTIVE , 2019).

5. صناعة السيارات ووسائل النقل: منذ ستينيات القرن الماضي، اعتمدت تركيا بشكل رئيسي على شركات التجميع لإنتاج السيارات، ولكن مع بداية عصر التغير الصناعي، شهدت الصناعة تطوراً كبيراً ونمواً ملحوظاً. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت الصادرات التركية في هذا المجال بنسبة 67%، واستثمرت شركات تصنيع المعدات الأصلية أكثر من 4 مليارات دولار في عمليات التصنيع في تركيا، مما ساعد على تطوير قدرات التصنيع المحلية. وتلتزم تركيا حاليًا بتوسيع قدراتها في مجال البحث والتطوير والتصميم للحصول على اعتراف أكبر في السوق. وفي نهاية عام 2021، كان هناك 22 مركزًا للبحث والتطوير مملوكة لشركات تصنيع السيارات في تركيا.وهو ما يعكس استفادتها من توفر قوة عاملة ماهرة وتنافسية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الفريد وسوقها المحلية النشطةفضلا عن توفر بيئة استثمارية مواتية من خلال ضمان سلسلة توريد قوية. اذ يتم إنتاج نصف قطع الغيار المطلوبة محلياً بنسبة تتراوح بين 21 و22%، فيما يتم تصدير 22% من الإنتاج التركي.وبفضل هذه العوامل، أصبحت تركيا جزءًا مهمًا من سلسلة القيمة العالمية للسيارات حيث بلغ انتاجها للسيارات عام 2022 ما يقارب(1.4) مليون سيارة في حين بلغت صادراتها (35) مليار دولار (رئاسة

الجمهورية التركية، 2024). وهذا يضع تركيا في المركز السابع عشر بين أكبر مصدري السيارات في العالم (محمد، 2018) .

6. صناعة الأغذية:يعد صناعة المواد الغذائية والمشروبات احدى الصناعات الرئيسة للاقتصاد التركي ، حيث يمثل انتاج المواد الغذائية والمشروبات 13% من اجمالي انتاج الصناعة التحويلية مع كمية مبيعات تصل الى 74 مليار دولار في عام 2021 ، لذا تعد هذه الصناعة ثاني اكبر صناعة في قطاع الصناعة التركية يعمل فيها 57573 شركة ويعمل فيها اكثر من 6000 شخص (Office of Agricultural Affairs، 2023).

المبحث الثاني:استراتيجيات التصنيع في تركيا من منظور تاريخي

ان تحقيق النجاح الاقتصادي في تركيا يعزى في الأساس إلى تحولها من اقتصاد زراعي بدائي متخلف يعتمد على تصدير السلع الأولية الى اقتصاد صناعي متطور، فقد ساهم التحول الى تأسيس قاعدة صناعية قوية من خلال انتاج سلع صناعية متنوعة متطورة معدة للتصديرمن خلال الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة وخاصة الاوربية حيث لم تقتصر الاستفادة على نقل التكنولوجيا فقط، بل تمثلت أيضًا في الاستثمارات التركية في الخارج التي مكنت تركيا من إنتاج سلع متطورة للتصدير، وهو الأمر الذي ساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد.

لذا فأن تطور التنمية الصناعية في تركيا عبر استراتيجيتين هما: استراتيجية التصنيع للاحلال الواردات واستراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير.

أولا: استراتيجية التصنيع إحلال الواردات (ISI)

بعد تأسيس دولة التركية عام 1923 ، ورثت تركيا بنية اقتصادية شبه استعمارية من الإمبراطورية العثمانية المهزومة حيث تم طرد صغار المنتجين الصناعيين من قبل المنافسين الأوروبيين ،وتم استيراد جميع السلع الصناعية تقريبا وكانت سلع التصدير الوحيدة تتكون من المواد الخام مما زاد العجزفي لميزان التجاري وزادت على اثره المديونية الخارجية حيث بدأت الدولة تقترض من اوربا التي وضعت شروطا ليس في القرارات الاقتصادية فقط بل امتدت الى المجال السياسي والعسكري .باختصار ، استحوذت الدولة التركية المنشأة حديثا على قطاع إنتاجي متخلف اقتصاديا ومعتمدا إلى جانب هيكل مالي ضعيف ورصيد ديون ضخم كان عليها سداده خلال فترة زمنية قصيرة. لذا بدأت المؤسسات الاقتصادية الحكومية في الظهور كمؤسسات صناعية رئيسة تهدف الى إنتاج سلع استهلاكية مثل الدقيق والسكر ،الملابس ، والمواد الخام الصناعية مثل الحديد والمعادن الأخرى (Bilge , 2010).في عام 1934 ، تم وضع الخطة الصناعية الخمسية الأولى لتوجيه الاستثمارات العامة في القطاعات الاستراتيجية حيث كان الهدف منها إنشاء 23 مصنعا في صناعات النسيج والتعدين والورق واللب والكيماويات مستورد التكنولوجيا في انشاء وتشغيل تلك المصانع من روسيا والمملكة المتحدة مع اتباع سياسة حمائية مع انشاء جهة تمويلية تتمثل بإنشاء بنك سومر (Sümerbank)وبنك ايتي (Etibank). واسفرتنفيذ الخطة الى تلبية ما يقرب من 80 ٪ من الطلب المحلي في قطاعات النسيج والسكر والأسمنت والزجاجات الزجاجية حتى تجاوز معدل نمو قطاع الصناعة 10% ،في حين تم الانتهاء من بعض المشاريع الاستثمارية بحلول عام 1938 وتوقف البعض الآخر بسبب الحرب العالمية الثانية (Betül, 2022).

بعد الحرب ، تم وضع اول خطة صناعية للدولة عام 1946، فيها تخلي عن سياسة التصنيع القائمة على حماية السوق المحلية والاخذ بسياسة التصنيع الموجهة الى الخارج مع التركيز بشكل اكبر على قطاع التعدين والزراعة ، لذلك زاد إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية باستخدام المواد الخام المحلية من قطاعي الزراعة والمناجم وتقلصت حصة الصناعة من 15.2٪ إلى 13.4٪ ،مما جعلها تعتمد بشكل متزايد على المدخلات المستوردة ليزداد فيما بعد الاقتراض الخارجي وركود الطلب الاستهلاكي في عام 1954 (Bilge , 2010). لذلك تحت ضغوط المديونية والركود الاقتصادي اعتمدت تركيا استراتيجية التصنيع احلال الواردات (ISI) خلال الفترة 1954-1976 ،حيث قامت الحكومة بدور بارز في تعزيز تطوير البنية التحتية ورعاية الصناعات المنافسة للواردات من خلال سياسات تجارية وقائية وحوافز ضريبية وسياسات صناعية

تستهدف السوق المحلية حتى ثمانينيات القرن العشرين.

مع بداية تطبيق استراتيجية التصنيع إحلال الواردات تم وضع ثلاث خطط صناعية خمسية ، الاولى تم التركيز فيها على تعزيز إنتاج المواد الكيميائية والأسمدة التجارية والحديد والصلب والمعادن والورق والبترول والأسمنت وإطارات المركبات. وفي حين أعطت الخطة الأولى الأولوية لمبادرات الدولة ومؤسساتها في أخذ زمام المبادرة، أعطت الخطتان الصناعية الثانية والثالثة الأولوية لتراكم رأس المال الخاص المدعوم بالإعانات والحوافز، مما حد من دور الدولة في دعم الشركات الخاصة فقط. كما برزت في هذه الفترة الشركا ت العائلية القابضة، والتكتلا ت الكبيرة التي شملت شركا ت التصنيع والتوزيع وكذلك البنوك وغيرها من شركا ت الخدمات، كقادة جدد. وتم توجيه مؤسسات الدولة نحو الاستثمار في صناعات السلع الوسيطة واسعة النطاق، في حين استفاد تشركا ت القطاع الخاص من الفرص المتاحة ف ي قطاعا ت السلع الاستهلاكية التي تتمتع بحماية كبيرة وأكثر ربحية من أجهزة الراديو والثلاجا ت وأجهزة التلفزيون والسيارا ت وغير ها من السلع الاستهلاكية المعمرة (Ulaş , Şevket , & Laura , 2017)، إلا أن الاعتماد على المدخلات المستوردة والسلع الاستثمارية لم ينخفض مما جعل العجز التجاري يستمر والذي مول اما عن طريق الاقتراض الخارجي أو تحويلات العمال . لذا كانت إحدى محاولات الحكومة التركية في فترة الستينيات هو تعزيز الصادرات من خلال وضع شروط كان منها ان تكون هناك شراكة بين المؤسسات الحكومية والشركات الأجنبية ، اذ قامت شركة مناسمان Mannesmann الألمانية متعددة الجنسيات مشروعا مشتركا مع بنك سومر للتنمية التركي لإنتاج أنابيب الصلب (Bilge , 2010).

لقد تم تنفيذ خطط التنمية الثلاث الأولى في الفترة من 1963 إلى 1977. التي تهدف إلى اعتماد نموذج التنمية المتوازنة بين قطاعي الزراعة والصناعة ، اذ نلاحظ من الجدول ان الخطة الصناعية الأولى الممتدة من عام (1963-1967) كان هدفها هو تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7%، ونمو في قطاع الصناعة بمقدار 13.3% الا ان ماتحقق هونمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الصناعة ما يقارب 7%، 11% وهي نسب جيد جدا الا انها لم تحقق المستهدف ويعود سبب ذلك الى سوء الأحوال الجوية التي أدت الى انخفاض انتاج الزراعي المساند لقطاع الصناعة وقلة الاستثمارات والطلب الكلي نتيجة للوسائل الرادعة للتضخم.اما في الخطة الثانية الممتدة من (1968-1972) فكان هدفها الرئيسي هو ضمان الانتقال الى الاتحاد الأوربي والاتحاد الجمركي ، لذا تم الاعطاء الأولوية لقطاع الصناعة في تحقيق التنمية السريعة في الاقتصاد حيث كان من المستهدف ان يكون ناتج لمحلي الإجمالي 7% ونمو قطاع الصناعة 12%، في حين كان الفعلي 6.3%، 9.1% على التوالي .وعلى الرغم من الأرقام المستهدفة لم تتحقق الا ان النتائج الفعلية كانت جيدة بسبب قلة توفير الالات والمعدات الحديثة وكما هو مخطط الى مصانع الورق ، مصانع الأسمدة، مصانع صنع السفن، مصانع محركات الديزل،فضلا عن الاضراب الناجم عن عدم الاستقرار السياسي وعدم القدرة على الاستيراد المواد الخام بسبب صعوبات في ميزان المدفوعات ساهمت في انقطاع الإنتاج او انخفاضه. اما الخطة الصناعية الثالثة التي تغطي الفترة(1973-1977) كان من أهدافها زيادة مستويات المعيشة والتصنيع وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية وزيادة العمالة والحد من البطالة وتنظيم توزيع الدخل بشكل عادل بعد ان فشلت الخطط السابقة في تحقيق معدل النمو المنشود ، لذا تم تحديد معدل نمو صناعي يصل الى 11.2% وهو اقل من مستويات المستهدفة في خطط السابقة ولكن ماتحقق هو 5.2%، 8.8% على التوالي بسبب ازمة النفط العالمية وانقطاع امدادات النفط عن تركيا (Hatice، 2011).

الجدول(4) الخطط التنموية الثلاث المخطط والفعلي

	الخطة الاولة (1963-1967)		الخطة الثانية(1968-1972)		الخطة الثالثة(1973-1977)	
	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي	الهدف	الفعلي
الصناعة	13.3	10.9	12.0	9.1	11.2	8.8

الناتج المحلي الاجمالي	7.0	6.6	7.0	6.3	7.9	5.2

Source: Hatice PO LA T, TÜRKİYE EKONOMSİNDE İMALAT SANAYİ, Dicle Üniversitesi İktisadi Ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, vol:1, no: 2, 2011, P27.

ثانيا: استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات في ثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين

في الثمانينيات، شهدت البلاد تغيرات جذرية في المجالين الاقتصادي والسياسي. اذ أعلنت الحكومة عن خطة جديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مستندة بذلك على مبادئ السياسات الاقتصادية الليبرالية التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أواخر السبعينيات. لذلك تم استبدال عن سياسات احلال الواردات الفاشلة واعتماد استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.، الا ان المناخ السياسي غير مستقر جعل من الصعوبة تنفيذها . ومع نهاية العام وبعد الانقلاب العسكري الذي احدثه قادة الجيش التركي واطاحة بالحكومة المدنية وتولي تورغوت أوزال الذي كان وراء حزمة الاستقرار الاقتصادي ودعمه استراتيجية التصنيع لغرض التصدير التي تشمل هذه الاستراتيجية تقديم دعم مالي للمنتجين المحليين لزيادة صادراتهم إلى الأسواق الدولية، بالإضافة إلى التحرير التدريجي للواردات من خلال تخفيف القيود وتخفيض التعريفات الجمركية وتوفير الحوافز من خلال القروض ذات الفائدة المنخفضة لتحفيز هذه القطاعات على التحسين والتطوير، كما تهدف الحكومة إلى دعم القطاعات ذات الكثافة العالية للعمالة والمعتمدة على المواد الخام المحلية، لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية (Hatice، 2011).

وفي السنوات الأولى من الاستراتيجية 1980-1983، تم تشجيع الصادرات من خلال تدابير مختلفة مباشرة وغير مباشرة، مثل التخفيضات الضريبية على الصادرات، وائتمانات التصدير التفضيلية، ومخصصات النقد الأجنبي، والوصول إلى الواردات بدون رسوم جمركية. وخلال هذه الفترة، بلغ إجمالي معدل الدعم التي تلقاها مصدرو السلع المصنعة 20-23 % من قيمة الصادرات. وفي عام 1984 تم إلغاء حواجز الاستيراد من خلال التخلص التدريجي من القيود الكمية حيث تم السماح من استيراد السلع بكميات غير محدودة دون أي إذن مسبق ، وكما تم اجراء تخفيضات كبيرة في معدلات التعريفة الجمركية خاصة على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية وفي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات القرن العشرين، بدأ التخفيض على السلع الاستهلاكية المعمرة التي كانت تصل التعرفة الجمركية عليها 76.9% عام 1984 ، انخفضت الى 40 % في عام 1990 وإلى 20.7 % في عام1994 (İzak & Ozan , 2013). كما حرصت الحكومة التركية منذ اوائل الثمانينيات وحتى التسعينيات القرن العشرين على ما يلي (ملال، 2019):

- توسيع إستثمار البيئة التحتية في قطاع الصناعة وتغطية الاحتياجات التمويلية بشروط أفضل من خلال تفعيل أساليب " الانشاء-التشغيل-التسليم" و "الانشاء-التشغيل" و "تدوير حق التشغيل" فيما يطلق عليه عالميا (BOT).
- توفير البيئة المالية لتوظيف الودائع الصغيرة بالصناعة من خلال تشكيل هيئة سوق رأس المال عام 1981 إضافة لتحديث الخدمات المصرفية وتحسين خدمات المواصلات والاتصالات.
- إصدارتشريع قانون سنة 1994 بشأن حماية المنافسة.
- مشاركة تركيا في المناطق الحرة والمعارض الدولية ساهمت في زيادة قدرة وحجم الصناعة التركية ودمجها في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من السياسات الليبرالية وانفتاح السوق المحلية وارتفاع معدلات نمو السنوي الى 5.3% خلال الفترة 1980 -1990،ونمو الصادرات الذي فاق كل التوقعات، فضلاً عن التحول الجوهري في التصدير القائم على المنتجات الزراعية إلى المنتجات الصناعية، فقد شهد الاقتصاد التركي بعض الأزمات التي أدت إلى تدهور الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة الإصلاح. الامر الذي دفع السلطات الاقتصادية في تركيا الى إدخال برنامج الاستقرار الهيكلي عام 1994 كجزء من الإصلاحات الرامية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية وضمان

النمو المستدام (مزياني، 2016)، لتصبح تركيا بعد عام عضوًا في منظمة التجارة العالمية وانضمت إلى الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، مما أجبرت تركيا على اتباع سياسة صناعية لاتقدم الحوافز والاعانات الى قطاعات معينة او محددة بل تقدم الحوافز والاعانات الى التنمية الإقليمية او الحوافز التي تدعم برامج البحث والتطوير وحماية البيئة وبرامج الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.اما فيما يتعلق بالصادرات، تم استبدال الدعم القائم على أداء الصادرات بحوافز المشاركة في المعارض التجارية وإصدار الشهادات وترويج المنتجات والعلامات التجارية. (İzak & Ozan , 2013).

كل تلك المغريات لتشجيع الاستثمار قد أعطت نتيجة ، اذ زاد عدد المستثمرين من 100 مستثمر في عام 1980 إلى 610 مستثمرين في عام 1986، الا أن الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في قطاع التجارة الخارجية والخدمات المصرفية الاستثمارية في حين كانت مساهمة في نشاط الصناعة التحويلية ضعيفة جدا ويعزى سبب الى إن المستثمرين الأجانب يشككون باستمرارية إصلاحات الحكومة طويلة الأجل واستقرار النظام المالي ، فالازمات التي مر بها الاقتصاد التركي من (الارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة وانخفاض أسعار الصرف) فضلا عن عدم الاستقرار السياسي ساهمت جميعها في عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخول في القطاع الصناعي (Bilge , 2010).

وفي عام 1995 ، ابتعدت السياسة الصناعية عن الاستهداف القطاعي وبدأت في التركيز على الحوافز الإقليمية وسياسات" افقية" مثل دعم البحث والتطوير وحماية البيئة وبرامج الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (The Republic of TURKEY، 2006). ومع تطبيق الخطة التنموية الشاملة التي نفذتها الحكومة التركية، شهدت الصناعة تقدمًا ملحوظًا خلال الفترة من عام 2000 إلى 2005، حيث ارتفعت الاستثمارات والإنتاجية والموارد المالية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية لم تكن كافية بسبب المشاكل التي تواجه الصناعة التركية تتمثل في ضعف البنية التحتية للصناعات التحويلية والزراعية والخدمية ، وعدم الاهتمام بمعايير الجودة والتكنولوجيا، وقلة الموظفين المؤهلين ، والافتقار الى المناطق الصناعية المنظمة وقلة تمويل مراكز البحث والتطوير الاهتمام لتطوير البنية التحتية وازمات التي واجهتها خاصة ازمة عام 2001 عندما بدأت البنوك في تقييد القروض المقدمة للصناعة أو تقديمها بأسعار فائدة مرتفعة، مما تسبب في فقدان الليرة التركية قيمتها مع ارتفاع أسعار الصرف وبدأ التضخم والديون المحلية والخارجية في الارتفاع. مما لا شك فيه أن هذه الأزمة تسببت في أضرار جسيمة للصناعة والتوظيف. الا ان قيام الحكومة بخطوات اقتصادية قوية في عام 2003-2004 ساهمت في بقاء سعر الصرف مستقرا لفترة طويلة واكتسبت الليرة التركية قيمة أكبر، وانخفضت أسعار الفائدة على لقروض ، واستمر تدفق الاستثمارات الاجنبية مع مجموعة من الحوافز واللوائح القانونية خاصة في المراكز والمناطق الصناعية في مدن إسطنبول وأنقرة وإزمير وبورصة وكوجايلي وسكاريا وقونية وأضنة، بالإضافة الى دنيزلي وقيصري وغازي عنتاب، المعروفة باسم نمور الأناضول (MESUT، 2015).

المبحث الثالث: السياسات والإجراءات الحكومية في تركيا لدعم القطاع الصناعي.

ان التغير الهيكلي الذي احدثته تركيا بعد الثمانينيات على وجه الخصوص ،باتباعها سياسات صناعية ناجحة ساهم بشكل كبير في نمو قطاع الصناعة وارتفاع معدلات العمالة ونمو في معدل الصادرات ،حيث انخفضت حصة الصادرات التقليدية مثل المنسوجات والملابس مع مرور الوقت وزادت حصص منتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة مثل السيارات والمعادن الأساسية والآلات، فضلا عن إجراءات وسياسات حكومية أخرى ساهمت في دعم قطاع الصناعة الا وهي:

1. تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية : تتميز تركيا اليوم بوجود اقتصاد متكامل، يرتبط بشكل وثيق مع الاقتصاد العالمي من خلال علاقات اقتصادية وتجاريةواسعة ومهمة. اذ تعد اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوروبي التي ابرمت عام 2001 احدى الخطوات المهمة التي اتخذتها تركيا في فتح صناعتها للمنافسة الدولية، فدول الاتحاد الأوروبي تلعب دورًا مركزيًا في التجارة الخارجية لتركيا، حيث بلغت وارداتها من دول الاتحاد

الأوروبي 74.8 مليار دولار في عام 2008، وتمثل نسبة 37٪ من إجمالي واردات تركيا، أما الصادرات التركية إلى دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت 63.3 مليار دولاراي تشكل نسبة 48٪ من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، تعد روسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا من بين أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا.

2. تطوير البنية التحتية : سعت الحكومة التركية بشكل جاد على توفير البنية التحتية المتكاملة لتحفيز المستثمرين في الدخول لقطاع الصناعة و بالعمل بشكل منتج داخل أراضيها اذ بلغت عدد العقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال المدة (1986-2022) مايقارب 195 مليار دولار (رئاسة الجمهورية التركية، 2024)، لذا احتلت تركيا عام 2018 المرتبة 28 ضمن مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة من بين 137 دولة بقيمة 5نقاط من اصل 7 نقاط، وهذا يدل على فعالية الجهود الحكومية الهادفة الى توفير وتحسين البنية التحتية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمياه ووالغازوالكهرباء والاتصالات (ملال، 2019).

3. الاستقرار السياسي والاجتماعي: استمرار الاستقرار السياسي والاجتماعي في تركيا جذب المستثمرين ودعم نجاح الخطط الاقتصادية، لذ تسعى تركيا دائما إلى انتهاج سياسة مسالمة مع الدول المجاورة لها، فضلا على أنها عضو في مختلف المنظمات، مثل الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي وحلف الناتو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الاوربية ومنظمة الأمن والتعاون في اوربا ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، فهي مرشحة ايضا لعضوية في الاتحاد الأوربي (MUSTAFA، 2005) .

4. تطور السياسات المالية:لقد واجهت تركيا عددا من أزمات الديون في الماضي بسبب هروب رأس المال الذي أعقبه انخفاض أسعار الصرف، لذا قامت تركيا في الاونة الأخيرة بوضع سياسة مالية جديدة لتمويل عن طريق زيادة المدخرات من خلال تحفيز المدخرات الخاصة من خلال أدوات السياسة المالية العامة مثل الضرائب الاستهلاكية، أو عن طريق زيادة المدخرات العامة من خلال فوائض الميزانية. في كلتا الحالتين يمكن استخدام المدخرات في الاستثمارات المالية (Dani، 2012).

5. دعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: لطالما اعتمدت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تركيا على القروض المدعومة من وزارة الصناعة والتجارة ، وبنك هالك Bank Halk ، وبنك الإقراض الصناعى والاستثمار وبنك التنمية vakiflar وأخيرا بدأت برامج لإقراض صاحبات الأعمال والمبادرين الشباب الذين لديهم مشاريع صغيرة، كما اتجهت الدولة إلى تقديم حوافز مادية وتسهيلات للمشاريع فى مناطق الفقيرة أو فى أنشطة صناعية ذات أولوية مثل الصناعات التصديرية والصناعة الإبداعية التى تعتمد على إقتصاد المعرفة.كما قامت الحكومة بانشاء هيئة متخصصة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB)، ومن احد البرامج الدعم التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعيةمن قبل هيئة(KOSGEB)هو برنامج يقدم الدعم للمؤسسات التي تقوم بإنتاج منتوج أو خدمة جديدة، او تحسين الجودة المنتج وتخفيض التكاليف تسويقه من خلال استخدام اساليب متطورة في الإنتاج ، لذا كانت المشاريع المرشح للبرنامج هي :

أ- مشاريع البحث والتطوير والمشاريع الابتكارية المنجزة بنجاح والممولة من مصادر عمومية
ب- مشاريع الناتجة من بحوث الدكتوراه
ت- أصحاب براءات الاختراع المأخوذة تحت الحماية الفكرية .

حيث تبلغ نسبة الدعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار والتطبيقات الصناعية مايقارب 75% ، في حين تصل نسبة الدعم الى 100% بالنسبة لدعم مصاريف التأسيس ضمن برنامج البحث والتطوير والابتكار (ملال، 2019)

6. دعم برامج البحث والتطوير: لقد اهتمت الحكومة التركية بشكل كبير بالبحث والتطوير من تسعينيات القرن الماضي، فأنشأت العديد من الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن دعم برامج البحث والتطوير منها مجلس البحوث العلمية والتكنولوجيا بالإضافة الى وزارة المالية بمساعدة إدارية من معهد TUBITAK (وهو معهد ينفذ مشاريع بحث والتطوير في تقنية الفضاء والالكترونيات وتقنيات المعلومات والمجالات ذات الصله تأسس عام 1985) (SPACE TECHNOLOGIES RESEARCH INSTITUTE، بلا تاريخ)، ومن اشكال الدعم

اعفاء الشركات بنسبة 40% من اجمالي النفقات البحث والتطوير للشركات من الضرائب الاجمالية على الشركات ، كما تقدم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة منحاً تصل الى 75% من اول مشروعين للبحث والتطوير والابتكار.اما المشاريع التي يدعمها معهد TUBITAK هي في المجالات صناعة الالات والمعدات وصناعة الكهربائيات والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة المعادن والمواد الكيميائية وصناعة تكنولوجيا الحيوية والزراعية والتكنولجيا الغذائية حيث يتم دعم 50-60% من النفقات المخصصة لبرامج البحث والتطوير والابتكار (Abeer، 2021). ولاهمية برامج البحث والتطوير سن قانون رقم 5746 الخاص بمراكز البحث والتطوير بين القطاع العام والخاص التي وصلت في الوقت الحالي الى 1291 مركز يعمل فيها 81501 موظف (İSANAYİ ve TEKNOLOJİ BAKANLIĞI، 2024).

7. تولي الحكومة التركية اهتماما كبير للتدريب المهني والتقني حيث تعمل وزارة التعليم التركية مع رواد الأعمال والنقابات العمالية من اجل إقامة المدارس المهنية والمعاهد لتدريب الطلاب وخاصة في المناطق الصناعية التي يتزايد فيها معدلات البطالة بين الشباب. ومن بين المشاريع المنجزة هي افتتاح 5 مدارس ثانوية مهنية في 263 منطقة صناعيةعام 2013 و24 أخرى قيد الإنشاء، وساهمت الحكومة بتقديم دعماً مالياً لكل طالب في هذه المدارس يتراوح بين 3500 -5500 ليرة ، وفي عام 2023 ارتفع العدد لتصبح عدد المدارس الثانوية المهنية والفنية 430 مدرسة (رئاسة الجمهورية التركية، 2024). وبفضل التعاون المشترك بين الوزارة وأصحاب العمل، يتمكن الطلاب في هذه المدارس من استخدام المؤسسات في المناطق الصناعية كورشات عمل، حيث يتلقون تدريبًا حسب الاحتياجات الصناعية، ليحصل الشباب المدربون بعد انتهاء فترة التدريب على عمل مباشرة . وتنظر الحكومة الى تلك المدارس بأن لها اثار إقتصادية والاجتماعية إيجابية في الدولة ، اذ يمكن ان يؤدي فتح مدارس التدريب والتعليم المهني والتقني الى خلق قوى عاملة ماهرة بتالي ستكون هناك منتجات عالية الجودة مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين الدخل النقدي للافراد، ويسمح بإنشاء مؤسسات جديدة وخلق فرص عمل.لذا نجد ان الحكومة التركية أعطت للكثير من الجامعات الحكومية استقلاليتها لكي تعزز شراكاتها مع القطاع الخاص .بالإضافة إلى ذلك، تسهم المدارس الصناعية التي يبلغ عددها 347 مدرسة ثانوية صناعية من اصل 1473 في إحياء صناعة الملابس والمنسوجات في تركيا، ففي العقد الماضي بلغ حجم الصادرات من هذه المدارس إلى ما يقارب 15 مليار دولار.وتقدم الحكومة أيضًا دعمًا ماليًا مباشرًا للمشروعات توطين تكنولوجيا الجديدة وتطوير العمليات وتحسن جودة البيئة التي يتكون عادة بالشراكة بين القطاع الخاص والجامعات ويصل الدعم إلى 75% من ميزانية المشروع (بـزارية، 2015)، لتظهر نتائجه في عام 2021 حيث بلغ عدد المتخرجين من تخصص الالكترونيات واتمتة23883 الف طالب خريج ، وفي تخصص الميكانيك والتجارة والمعادن 4439طالب خريج ، وفي تخصص التصنيع والمعالجة 5224طالب خريج.

8. توفير المناخ الاستثماري من خلال :

أ- حرصت الحكومة التركية على إعطاء الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص لضمان ممارسة نشاطه بحرية فى إطار المصلحة العامة للمجتمع، من خلال تيسير الإجراءات القانونية والروتينية كدخول الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى تدفق استثمارات أجنبية هائلة إلى تركيا (قدر حجم الأستثمارات الأجنبية الداخلة إلى تركيا في سنة 2012 حوالي 13 مليار دولار ، كما وصلت في سنة 2007 إلى 22مليار دولار منها أكثر من 4 مليارات دولار في القطاع الصناعي فقط) فقد سمح مناخ الحرية الاقتصادية بجذب استثمارات كبيرة جلبت معها خبرة تكنولوجية راقية ساعدت خطط التصنيع التركية كثيرا فى في هذا المجال (بـزارية، 2015).

ب- الحوافز الاستثمارية،يتكون نظام حوافز الاستثمار التركي من أربعة اشكال مختلفة، وهي تطبق بالتساوي على كل من المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء داخل اوخارج المناطق الصناعية(برنامج حوافز الاستثمار العام، برنامج حوافز الاستثمار الاقليمي، برنامج حوافز الاستثمار واسع النطاق،و برنامج حوافز الاستثمار الاستراتيجي)، وتوضع الحوافز مثل(تخفيض ضريبة الدخل ، وإلغاء الرسوم الجمركية ، واسترداد ضريبة القيمة المضافة، ودعم أقساط الضمان الاجتماعي، ودعم أسعار الفائدة، وغيرها) حسب نوع الاستثمار وحجمه وموقعه (بـزارية، 2015). بالإضافة الى ذلك، هناك حوافز إضافية للمؤسسات الواقعة في المناطق

الصناعيةمثل :الاعفاء من الضرائب العقارية لمدة خمس سنوات من تاريخ الانتهاء من بناء المصنع، وتخفيض التعريفات الجمركية على المياه والغاز الطبيعي والاتصالات ، اعفاء من ضرائب تسجيل الملكية عند دمج أو فصل قطع أراضي المناطق الصناعية، اعفاء من الضرائب البلدية المتعلقة بإنشاء وتشغيل المصانع، و الاعفاء من الضريبة البلدية على النفايات الصلبة إذا لم تستفد المنطقة الصناعية من خدمات إدارة النفايات الصلبة التي تقوم بها البلدية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2019).

9. وينظر الى مناخ الإستثماري في تركيا بأنه متحرر و خاضع للإصلاحات شاملة بشكل مستمر حيث تعتبر بيئة الأعمال مشجعة على الأعمال فمثلا انخفضت عدد أيام تأسيس شركة من 38 يوم عام 2002 الى 7 أيام عام 2020، كما انخفض مؤشر التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر من 0.283عام 2003 الى 0.059 عام 2020 ،لذلك في مؤشر سهولة أداء الأعمال احتلت تركيا المرتبة 33 من بين 190 دولة بنتيجة (76.8) لعام 2020 (The World BanK , 2020).فضلا عن ذلك ،هناك 88 اتفاقية استثمار ثنائية ساري العمل فيها حتى عام 2022 مع مختلف دول العالم، وهناك 89 معاهدة لتجنب الازدواج الضريبي وكل تلك الاتفاقيات والمعاهدات هي لتوفيرالحماية وسهولة ممارسة الاعمال (U.S. Department of State، بلا تاريخ).

ت- تبنت الحكومة تشريعات لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، مما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين والمشاريع التنموية وتحسين الناتج القومي.اذ قامت الحكومة بتشجيع الاستثمارات المباشرة من خلال تطبيق نظاما للحوافز بهدف تشجيع الاستثمار في مناطق وقطاعات معينة، ويمثل القانون رقم 6224 الصادر عام 1995 الاطار القانوني المنظم للاستثمار الاجنبي في تركيا والذي منح قدرا كبيرا من الحرية للمستثمر الاجنبي وتضمن عدة ضمانات أهمها: عدم وجود أية قيود على ملكية الاجانب في الأسهم الشركات، يعامل المستثمر المحلي والاجنبي معاملة استثمارية واحدة في الحقوق والالتزامات ، حرية تشغيل في العمالة الأجنبية وعدم إلزام المستثمر الاجنبي بتحويل العملة الاجنبية إلى العملة المحلية ، السماح للمستثمر الاجنبي بالاستثمار في كافة المناطق والقطاعات الاقتصادية (tebadul، بلا تاريخ).

ث- لجذب الاستثمار الصناعي الأجنبي ، أنشأت الحكومة تركيا العديد من المناطق الصناعية وبثلاث اشكال هي:

1. المناطق الصناعية المنظمة : تم تصميم المناطق الصناعية المنظمة بحيث تتيح للشركات العمل ضمن بيئة ملائمة للاستثمار من خلال بنية تحتية متوفرة (مثل الطرق و المياه و الغاز الطبيعي و الكهرباء و الإتصالات و معالاجة النفايات و خدمات أخرى) والمرافق الاجتماعية ، و يوجد في تركيا 276 منطقة صناعية منظمة موزعة على كامل التراب التركي (80أقليم) ، من بين هذه المناطق يوجد 181 منطقة في حالة عمل و الباقية المقدرة بـ95 منطقة قيد الإنشاء في جميع أنحاء تركيا و من المزيا التي تمنحها هذه المناطق فبالإضافة إلى نظام حوافز الاستثمار في تركيا (نظام حوافز الاستثمار العام، حوافز الاستثمارات واسعة النطاق، الحوافز طبقا للمنطقة والقطاع، حوافز التوظيف، دعم البحث والتطوير، إلخ)، يمكن للمستثمرين الذين يمارسون أنشطتهم في المناطق الصناعية المنظمة أن يتمتعوا بعدت مزايا منها إعفاء شراء الأراضي من ضريبة القيمة المضافة ،الإعفاء من ضريبة العقارات لمدة خمس سنوات تبدأ بعد تأسيس الشركة ،خفض تكاليف المياه و الغاز الطبيعي و الإتصالات (بـزارية، 2015) .
2. مناطق التطوير التكنو لوجي :وهي مناطق تم تصميمها لبحث أنشطة الدعم و التطوير و جذب الإستثمارات في مجالات التقنية العالية ، و توجد في تركيا 101 منطقة يعمل منها 89 و12 قيد الانشاء (İSANAYİ ve TEKNOLOJİ BAKANLIĞI، 2024).
3. المناطق الحرة : و هي تلك المواقع الخاصة و التي تعتبر خارج منطقة الجمارك بالرغم من انها تقع ضمن الحدود السياسية للبلاد ، و توجد بتركيا 20 منطقة حرة منها 19 سارية العمل تقع بالقرب من أسواق الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط و على مقربة من الموانئ التركية الكبيرة المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، و البحر الأسود و تتمتع بسهولة الإتصال بالطرق التجارية الدولية ، و إستمرت المناطق الحرة في خلق فرص

عمل جديدة للعاملين بما يتفق مع أهداف تأسيسها حيث يقدر عدد الشركات العاملة في المناطق الحرة 3619شركة في عام 2008 ويشتغل فيها 50641 عامل (بزارية، 2015).

الاستنتاجات

1. هناك علاقة وثيقة بين خيارات السياسة الاقتصادية للبلدان واستراتيجياتها التصنيعية. تطورت الصناعة التركية عبر مراحل من إعطاء الأولوية للقطاع الخاص المحلي في فترة الخمسينيات الى اتباع سياسة الحمائية وتطبيق استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات قبل الثمانينيات ، اما بعد ثمانينيات قامت الحكومة بتنفيذ الاستراتيجيات التصنيع الموجه للتصدير .ومع بدء التسعينيات أعطت الحكومة الأولوية للقطاع الخاص (الأجنبي والمحلي) من خلال تعزيز العولمة واقتصاد السوق مع إعطاء أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي والتجاري لصناعتها مع دول العالم بالإضافة الى اتفاقية الاتحاد الجمركي والاتحاد الأوربي فضلا عن 20 اتفاقية تجارية أخرى سارية المفعول.
2. ان السياسة الصناعية تمثل المسار الأمثل لتقدم تركيا نحو اقتصاد متقدم يعتمد على صناعات متطورة ذات تقنيات عالية وقيمة مضافة مرتفعة، والتي تمتلك القدرة على زيادة عوائد التصدير وتعزيز الإنتاجية. حيث اتضح أن القطاع الخاص في تركيا مستعد لتحقيق هذه القفزة، ولكن يتطلب ذلك قيادة ودعمًا قويًا من الحكومة. على غرار نماذج المعجزات الاقتصادية في شرق آسيا، ينبغي على الحكومة أن تتبنى دورًا استباقيًا أكبر في توجيه المزيد من رأس المال نحو القطاعات المتقدمة التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء صناعات ذات قيمة مضافة أعلى والمحافظة على التوازن التجاري التركي.
3. سعت الحكومة التركية ضمان توفر مناخ استثماري متكامل في الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية (توفير أنظمة المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية ، وتنمية راس المال البشري، القوانين واللوائح، والمناطق الصناعية ، جودة المؤسسات) بحيث تشجع وتجذب المستثمرين المحليين والأجانب بتالي تسرع من وتيرة النمو الصناعي وتعزز من معدلات النمو الاقتصادي .
4. لقد اهتمت الحكومة التركية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين المناخ الاستثماري (تشجيعها على تصدير والابتكار التكنولوجي من خلال انشاء مناطق التطوير التكنولوجي ومراز البحوث والتطوير ، تمكين المؤسسات على تمويل مشاريعها عبر بنوك خاصة بذلك، انشاء هيئة متخصصة لمراقبة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكفل أيضا برامج التحفيزية والتدعيمية المختلفة.

التوصيات

1. أن المشاكل والأزمات التي تواجه الاقتصاد التركي هي تحديات دائمة ومستمرة. ولا سيما في ظل تصاعد مشكلة التضخم وتأثيرها السلبي على القطاعات الاقتصادية، فإن هناك حاجة إلى تبني سياسات فعالة للسيطرة على التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال وضع التدابير حاسمة لمكافحة التضخم وتعديل السياسات المالية بحيث لا يتم ضمان أي تأثير سلبي على الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى.
2. لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد التركي وتحقيق النمو المستدام، من الضروري أن تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمارات المباشرة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات عالية التقنية. حيث يمكن لهذه الاستثمارات أن تساعد في ترقية الصناعات التقليدية من خلال تحسين جودة المنتج وزيادة الإنتاجية وزيادة الابتكارات في العمليات الصناعية ،ودعم الصناعات الجديدة التي تعتمد على التقنيات الحديثة مثل الصناعات الذكية والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، ويمكن لهذه الاستثمارات أن تساعد أيضًا في توسيع قاعدة التصدير وزيادة عدد الوظائف ذات القيمة المضافة
3. ينبغي على الحكومة وضع سياسة صناعية تركز على تحقيق عدة أهداف محددةاهمها، تعزيز التنويع الصناعي بحيث تهدف السياسة الصناعية إلى تعزيز تنويع الصناعات القائمة في الاقتصاد، مما يزيد من استدامة النمو ويقلل من تأثير الاضطرابات في قطاعات محددة على الاقتصاد ككل.

4. ان تطوير السياسات الضريبية والتنظيمية حلاً فعالاً لدعم قطاع الصناعة في ظل ارتفاع التضخم وتقلبات سعر الصرف في تركيا، اذا خفض معدلات الضريبة وتقديم الحوافزوتبسيط الاجراءات الضريبية تساهم جميعها في تخفيف العبئ الضريبي على المستثمر وتحفيزه على الاستثمار والابتكار في قطاع الصناعة .

المراجع

1. U.S. Department of State .(بلا تاريخ) .Investment Climate Statements: Turkey تم الاسترداد من 2020: https://www.state.gov/
2. Abeer M. Abdelrazek .(2021) .Prospects And Trends Of Industrial Development In Turkey And Effective Mechanisms To Support The Structure Of Industry In Egypt . The IJARLG.29 صفحة ،1 ،
3. B. E. (2010). Industrial Upgrading and Export Diversification: A Comparative Analysis of Economic Policies in Turkey and Malaysia. BREAD WORKING PAPER Bureau for Research and Economic Analysis of Development, p. 18.
4. B. G. (2022). The Effects of Economic Policy Choices on Industrialization in Turkiye. Industrial Policy, 2(2), p. 60.
5. B. G. (2022). The Effects of Economic Policy Choices on Industrialization in Turkiye. Industrial Policy, 2, p. 58.
6. Dani Rodrik) .January / Ocak, 2012 .(The Turkish Economy after the Global Financial Crisis .Ekonomi-tek Volume / Cilt: 1 No: 1.44 صفحة ،1 ،
7. Hasan HALİFE .(2020) .ANALYSIS OF COMPETITIVENESS OF TURKISH TEXTILE SECTOR BASED ON THE PORTER'S DIAMOND MODEL .Stratejik Yönetim Araştırmaları Dergisi.22 صفحة ،1 ،
8. Hatice PO LA T .(2011) .TÜRKİYE EKONOMSİNDE İMALAT SANAYİ .Dicle Üniversitesi İktisadi Ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi.28 صفحة ،1 ،
9. İ. A., & O. B. (2013). STRUCTURAL CHANGE AND INDUSTRIAL POLICY IN TURKEY. The Economic Research Forum, p. 17.
10. International Trade Administration .(2024) .Turkey - Country Commercial Guide تم الاسترداد من https://www.trade.gov/country-commercial-guides/turkey-advanced-manufacturing.
11. invest.gov.tr. (2022). WHY INVEST IN TURKISH MACHINERY November 2022 INVEST.GOV.TR INDUSTRY?
12. İ
SANAYİ ve TEKNOLOJİ BAKANLIĞI 31) .Ocak, 2024 .(Ar-Ge Teşvikleri Genel
13. MEHMET DOĞAN (2015) .AVRUPA BİRLİĞİ VE TÜRKİYE EKONOMİK İLİŞKİLERİ .Marmara Coğrafya Dergisi.223 صفحة ،15 ،
14. MUSTAFA AYDIN .(2005) . TURKISH FOREIGN POLICY AT THE END OF THE COLD WAR: ROOTS AND DYNAMICS .The Turkish Yearbook of International Relations.6 صفحة ،

15. Office of Agricultural Affairs .(2023) .Turkey: Food Processing Ingredients صفحة . .6
16. SPACE TECHNOLOGIES RESEARCH INSTITUTE .(بلا تاريخ) .Institutional تم . الاسترداد من uzay.tubitak.gov.tr
17. T.C. Sanayi ve Teknoloji Bakanı . (2020). SANAYİ VE VERİMLİLİK GENEL MÜDÜRLÜĞÜ. ELEKTRİK-ELEKTRONİK SEKTÖRÜ RAPORU .
18. T.C. Sanayi ve Teknoloji Bakanı. (2023). 2023 SANAYİ VE TEKNOLOJİ STRATEJİSİ. Retrieved from https://www.sanayi.gov.tr/anasayfa: https://www.sanayi.gov.tr/anasayfa
19. tebadul .(بلا تاريخ) .Components of the Turkish Economy and Factors of Success . تم الاسترداد من https://www.tebadul.com/turkey/blog/components-of-turkish-economy
20. The Republic of TURKEY .(2006) .AGENDA ITEM I: INDUSTRIAL POLICIES .
21. THE TURKISH PERSPECTIVE . (2019, JANUARY). 2018The Reference Year of New Successes. p. 33.
22. The World BanK . (2020). Doing Business Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies. p. 1.
23. U. K., Ş. P., & L. P. (2017). Industrialization in Egypt and Turkey, 1870–2010, , in Kevin Hjortshøj O'Rourke, and Jeffrey Gale Williamson (eds), The Spread of Modern Industry to the Periphery since 1871. Oxford Academ, p. 156. Retrieved from https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198753643.003.0007,

24. البنك الدولي. (بلا تاريخ). نظرة عامة على تركيا: أخبار التنمية والبحوث والبيانات. تم الاسترداد من worldbank.org.
25. بزارية امحمد. (2015). الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية " الإستفادة من التجربة التركية ". مجلة الاقتصاد الجديد، 12، صفحة 145.
26. رئاسة الجمهورية التركية. (2024). لماذا الاستثمار في تركيا. مكتب الاستثمار.
27. محمد اوزال. (2018). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعة التحويلية انموذجا. مجلة معالم وافاق اقتصادية، 1(1)، صفحة 126.
28. مزياني فيروز. (2016). النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، 8، صفحة 237.
29. معهد الاحصاء التركي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من ( ) https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Kucuk-ve-Orta-Buyuklukteki-Girisim-Istatistikleri-2022-49438
30. ملال ام الخير. (2019). تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا) (المجلد أطروحة دكتوراه). (الجامعة الجزائر، المحرر) الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
31. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (2019). المبادئ التوجيهية الدولية للمناطق الصناعية. صفحة 84.